International Alert.

ورقة مرجعية | تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٤

النوع الإجتماعي، الأمن وإصلاح قطاع الأمن في لبنان

بقلم لانا خطاب وهنري ميرتنن

ملخَّص

تتناول هذه الورقة دور النوع الإجتماعي في التصورات والمفاهيم الأمنية للبنانيين، ونظرتهم للمؤسسات الأمنية، فضلاً عن التفاعلات الدينامية بين الجنسين داخل هذه المؤسسات الأمنية. ويسمح إستخدام النوع الإجتماعي كعدسة للتحليل بفهم وإدراك أعمق للتصورات الأمنية على نطاق أوسع، بما فيها تلك المتصلة بأزمة اللاجئين السوريين والعنف الأسري. كما تضيء هذه المقاربة على مواضيع بحث، منها مخاوف الرجل، ومعالجة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي، والقلق من التردي البيئي. وتشمل النظرة الذكورية للمؤسسات الأمنية اللبنانية هياكل السلطة السياسية والطائفية المكونة من شبكات نفوذ غالبيتها السَّاحقة من الرجال، وصورة عامة «ذكورية»، تنعكس في السلوكيات وردود الفعل. وتلعب التفاعلات بين الأشخاص على إختلاف نوعهم الإجتماعي دوراً مهماً في تحديد أفعال وردود فعل المؤسسات الأمنية اللبنانية في حالات وظروف أمنية معينة، بل وتؤثر ايضاً بشكل مباشر على ظروف العمل ضمن هذه المؤسسات.

المقدمة

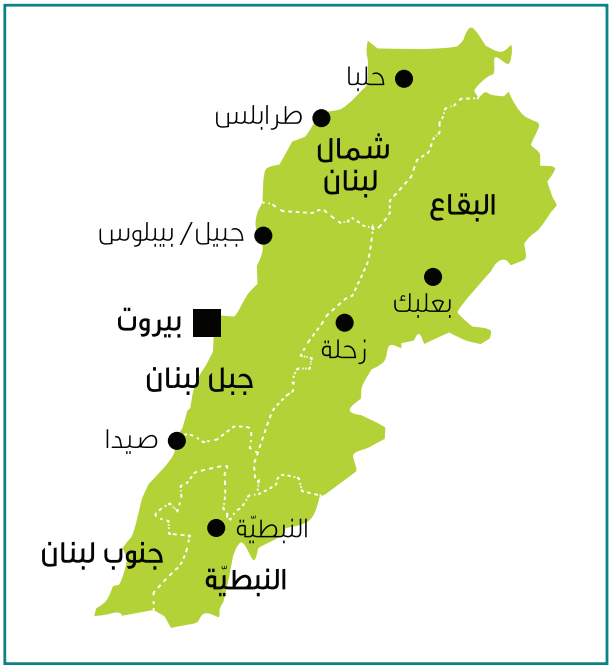

بالإستناد إلى المراجع التي تمَّ تطويرها في إطار هذا المشروع والبحث الإضافي لإتمامه، يتناول هذا التقرير بعض الطرق التي تؤدي إلى جندرة المسائل الأمنية في لبنان. وبهدف إعداد هذا التقرير، عمدنا إلى النظر في المواد التي تمَّ جمعها حول تصورات اللبنانيين الأمنية بشكل عام، وتلك المتصلة بمؤسسات قطاع الأمن بشكل خاص، بالتركيز على النوع الإجتماعي – أي التحقق إذا ما كان جنس المشاركين في إستطلاع الرأي وغيره من مكونات الهوية الإجتماعية (كالعمر والطبقة الإجتماعية ومكان الإقامة) قد لعب دوراً في تكوين تصوراتهم الأمنية، وكيفية حدوث ذلك. وبإستخدام بيانات إضافية تمَّ جمعها خلال المقابلات ومراجعة المعلومات الثانوية المتوافرة، سننظر إلى مجموعة مسائل مرتبطة بالنوع الإجتماعي ضمن إطار مؤسسات قطاع الأمن وآثارها المحتملة المترتبة على عملية إصلاح قطاع الأمن. وسوف نركِّز في هذا التقرير بصورة خاصة على قوى الأمن الداخلي، والتي تتولى مسؤولية توفير الأمن الداخلي وحفظ النظام، كما سنتطرق بدرجة أقل إلى المؤسسات الأمنية الأخرى.

وكانت الجهات المانحة والمنفذة تعتبر في الماضي عمليات إصلاح قطاع الأمن عمليات تقنية بحتة، وغير متأثرة بديناميات النوع الإجتماعي. لكن، منذ منتصف القرن الماضي، ظهر النوع الاجتماعي كعنصر أساسي في عمليات إصلاح قطاع الأمن، بغية تعزيز الملكية المحلية، وتقديم الخدمات الفعالة والرقابة والمساءلة، وهي مجالات يرغب غالبية اللبنانيين في تحسينها

في إطار إصلاحات قطاع الأمن، كما هو مذكور وموثّق في البحث الأوسع لهذا المشروع[١]. ويكمن التحدي الأكبر في تحليل علاقة النوع الإجتماعي وإصلاح قطاع الأمن في عدم جعل ذلك يقتصر على ضرورة زيادة عدد العناصر النسائية في المؤسسات الأمنية فحسب، بل تخطي ذلك للنظر في هويات النوع الإجتماعي للرجل والمرأة على حدٍ سواء، وتأثيرها على الحاجات الأمنية وتوفير الأمن ونظرة المجتمع لهذه لمؤسسات.

وبالرغم من أن زيادة عدد العناصر النسائية في المؤسسات الأمنية أمرٌ مهم، إلا أنه ليس كافياً لإصلاح شامل، بما أنه لا يشمل قدرة النساء على التقدم في الرتب، أو الرضى الوظيفي، أو معدلات التوظيف والإستبقاء، أو إمكانية إستبعاد النساء عن مهام محدَّدة أو منعهن بصفة رسمية أو غير رسمية من إستلام مهام أخرى[٢]. ولا يتيح التركيز على أعداد الضباط النساء تحليل كيفية إستجابة المؤسسات الأمنية لمختلف إحتياجات الأفراد والمواطنين الذين تحميهم، من نساء ورجال وأغنياء وفقراء وأقليات جنسية وأطفال ومعوقين وشباب وكبار السن.

ومن خلال التركيز على النساء دون غيرهن، نكون قد إستبعدنا الرجال الذين يشكلون غالبية عناصر وأفراد المؤسسات الأمنية. فضلاً عن ذلك، نادراً ما تكون أفعال وسلوكيات الأفراد الذكور في هذه المؤسسات منظمة، وغالباً ما تتسم هذه السلوكيات بالقساوة، وإزدراء الضعف (ضد المدنيين من رجال ونساء وأقليات جنسية) والعدوانية. في حالات كثيرة – خلال مكافحة الشغب مثلاً، أو الإستجابة لضحايا العنف الأسري، أو الأنشطة المجتمعية بهدف بناء الثقة – يمكن لهذه الصِّفات المترسخة في ثقافات مؤسسات قطاع الأمن أن تعيق فعالية خدمات الأمن.

التصورات الأمنية وعلاقتها بالنوع الإجتماعي

تختلف تصورات اللبنانيين للأمان وإنعدام الأمان، وتعتمد على العوامل المكونة لهوياتهم الإجتماعية ومنها الطبقة الإجتماعية، والإقامة في الريف أو المدينة، والموقع الجغرافي، والإنتماء الطائفي والسِّياسي، فضلاً عن النوع الإجتماعي. وتتفاوت أهمية تحديد العلاقة بين النوع الإجتماعي وغيره من العوامل الإجتماعية المكونة للهوية حسب الظروف المجتمعية المعينة التي ينوجد فيها الفرد، إذ تُنتج البيئة اللبنانية المعروفة بتنوع مظاهرها السِّياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية نماذجَ متعدِّدة للتفاعل بين الرجل والمرأة. فعلى سبيل المثال، تختلف التصورات الأمنية لفتاة شابة غير متزوجة ذات دخل محدود تعيش في الريف في جنوب لبنان عن تلك لرجل خمسينيٍ متزوج يعيش في بيروت ويتقاضى دخلاً متوسطاً. سيتم تقسيم هذه التصورات الأمنية، وإن كان على مستويات مختلفة، حسب الإنتماء الطائفي والسياسي للمشاركين، وغيرها من المتغيرات.

> تختلف تصورات اللبنانيين للأمان وإنعدام الأمان، وتعتمد على العوامل المكونة لهوياتهم الإجتماعية ومنها الطبقة الإجتماعية، والإقامة في الريف أو المدينة، والموقع الجغرافي، والإنتماء الطائفي والسِّياسي، فضلاً عن النوع الإجتماعي.

ينشأ الرجل والمرأة إجتماعياً على رؤية الأمن بطرق مختلفة. يتوقع المجتمع من الرجال والنساء، حسب إختلاف أعمارهم وطبقاتهم الإجتماعية، إستجابات مختلفة لتهديد ما. ويميل كلٌ من الشبان والشابات، والرجال والنساء، إلى تبني الصِّفات المرتبطة بالأدوار المحددة للرجل والمرأة من قبلٍ المجتمع. فبالنسبة للمرأة، غالباً ما يتوقع المجتمع منها العفة الجنسية، وبالتالي حماية «شرف» عائلتها ومجتمعها. أما بالنسبة للرجل، فيتوقع المجتمع منه أن يكون الحامي والمعيل لعائلته ومجتمعه، وبالتالي أن يكون حريصاً على «شرفه» الذاتي.

وتختلف الإستجابات المتوقعة من الرجال والنساء، على إختلافهم. فعلى سبيل المثال، من السَّهل على المرأة أن تعتمد على الآخرين لحمايتها، في حين من المتوقع أن يحمي الرجل نفسه. كما تؤثر الطبقة الاجتماعية والعمر على نوع الإستجابة: من المتوقع أن تكون إستجابة شاب من طبقة إجتماعية منخفضة الدخل والتعليم استجابةً مباشرة وجسدية لأي خطر قد يهدد «شرفه»، في حين قد يُظهر شابٌ من طبقة إجتماعية أعلى، نوعاً من التحفظ والسيطرة على الذات. ومن المرجح أن يعتمد الرجال الأكبر سناً والأكثر نفوذاً على رجالٍ آخرين تابعين لشبكة نفوذهم لحمايتهم.

١ فيما يلي المراحل والأحداث المهمة في هذا الصدد: ميجان باستيك وكريستين فالاسيك (محرران) (٢٠٠٨). سلسلة أدوات النوع الإجتماعي وإصلاح القطاع الأمني. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث الدولية من أجل النهوض بالمرأة (UN-INSTRAW)؛ ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية/ (OECD) لجنة المساعدة الإنمائية DAC). (٢٠٠٨). دليل حول إصلاح النظام الأمني: دعم الأمن والقضاء. باريس: منظمة التعاون والتنمية. لمصلحة إدراج النوع الاجتماعي، أنظر كريستين فالاسيك (٢٠٠٨). «إصلاح القطاع الأمني والنوع الإجتماعي»، باستيك وفالاسيك (المحرران)، في العمل المذكور سابقاً. للتصورات اللبنانية، أنظر: المركز اللبناني للدراسات (LCPS) (٢٠١٣ أ). تصور الناس للأمن في لبنان: تطوير القدرات الوطنية للأمن والاستقرار. بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

٢ غالباً ما تكون المهام المختلفة (أو السمات المرتبطة بها) "مشفرة" كأنثوية أو ذكورية في مجتمع معين: وبالتالي، قد يتم تعيين النساء في وحدات توفير الدعم للضحايا، على إعتبار الرعاية من خصائص المرأة. من ناحية أخرى، قد يتم تعيين زملائهن الرجال لمكافحة الشغب، بما يتوافق مع الخصائص "الذكورية"، ومنها الصرامة والعدائية.

تصورات السلامة والأمن حسب النوع الإجتماعي

في حين قد تعكس تصورات الأشخاص للأمن الأبعادَ الجغرافية والإجتماعية والإقتصادية والسِّياسية/الطائفية التي تميِّز مجتمعاتهم وهوياتهم الفردية، تُظهر بيانات إجابات المشاركين، التي تمَّ جمعها في أيلول ٢٠١٣، بعض الدلالات للتفاعلات الدينامية بين الأنواع الإجتماعية. والجدير بالذكر أن بعض هذه التصورات تبدو كنتيجة لمسائل وتوجهات متجذرة، في حين تشكل تصورات أخرى رد فعلٍ لأحداث معاصرة. وفي بيئةٍ أمنيةٍ متغيرة كتلك السائدة في لبنان، من الضروري تحليل هذه التصورات أيضاً في سياقها الحالي.

وقد أظهرت البيانات أن النساء تعتبر السرقة أحد أكبر التهديدات لأمنهن في جبل لبنان، وفي جنوب وشرق جنوب لبنان، بإستثناء مدينة صور. أما في الشمال، فكان الرجال أكثر قلقاً إزاء السرقة، بإستثناء منطقة الكورة، حيث أعربت النساء عن خوفهن إزاء هذا التهديد الجدي بنظرهن (أنظر الجدول ٣).[٣]

الرسم ١: خطر السرقة بنظر النساء والرجال في لبنان حسب المناطق (النسبة)

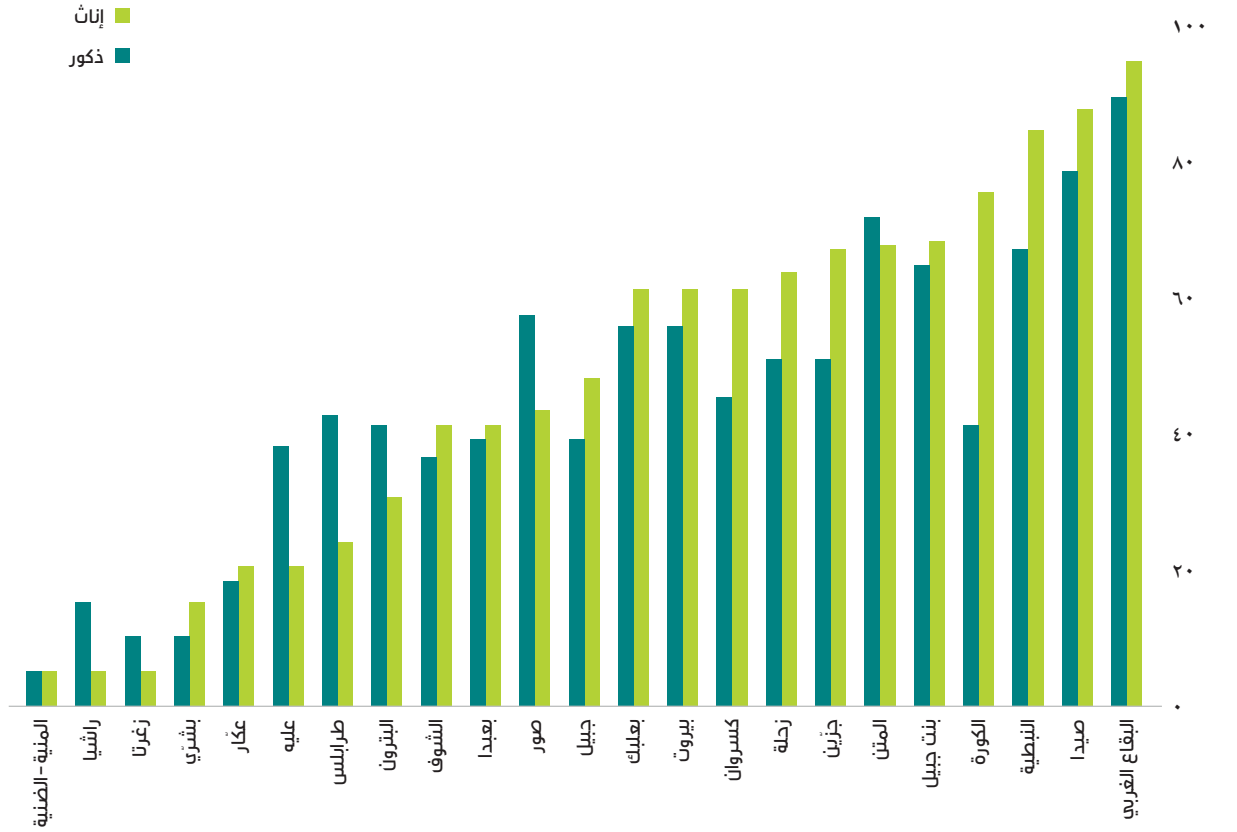

المصدر: LCPS (٢٠١٣ ب). مرجع مذكور.

نلاحظ أن اللبنانيين الذي إعتبروا الإعتداءات والهجمات والإنفجارات والإغتيالات أحد أكبر التهديدات لأمنهم، يعيشون في غالبيتهم في المناطق المحاذية لسوريا أو في المناطق السَّاخنة طائفياً وسياسياً (التي يسودها توتر شديد وعنف محتمل). وكانت التصورات المتصلة بهذه التهديدات شبه متماثلة بين الرجال والنساء، غير أن النساء إعتبرن أحياناً أن هذه التهديدات أكثر خطورة ممَّا إستشعر الرجال، لاسيما في الكورة والنبطية. ومع ذلك، برزت بعض الإستثناءات المهمة، إذ كان القلق واضحاً أكثر في صفوف الرجال في صور في جنوب لبنان، وفي راشيا على الحدود السورية اللبنانية، وفي عاليه الواقعة في جبل لبنان.[٤]

وتشير هذه الدراسة إلى أن التهديدات المتصلة بالإعتداء الجنسي والإغتصاب قد سجلت نسباً عالية بشكل لافت في منطقة البقاع الغربي المحاذية لسوريا مقارنةً مع باقي المناطق، بين الرجال والنساء على حد سواء. أمَّا في جزين والكورة، فقد أعربت النساء عن قلقهن من التعرض للإعتداءات الجنسية بشكلٍ أكبر مقارنةً بالرجال في هاتين المنطقتين، في حين جاءت النتائج معاكسةً في

٣ LCPS (٢٠١٣ ب). أنواع التهديدات التي يواجهها اللبنانيون: من منظور النوع الإجتماعي. بيروت: المركز اللبناني للدراسات.
٤ LCPS (٢٠١٣ ب). مرجع مذكور.

منطقتي عاليه وصور[٥]. قد ينبع هذا التهديد ليس فقط من ديناميات السلطة المحلية الداخلية، بل أيضاً من عناصر خارجية مثل تهديد المقاتلين الأجانب. ولكن لا تبدو هناك أي علاقة واضحة بين النوع الإجتماعي والخوف من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الإجتماعي، ففي حين يبدو قلق النساء واضحاً من العنف الجنسي مقارنةً بالرجال في بعض المناطق، يكون العكس صحيحاً في مناطق أخرى. وتفرض هذه الديناميات المختلفة إجراء دراسات أكثر تعمقاً وتفصيلاً في هذه المناطق بالذات.

وقد أعرب معظم اللُّبنانيين المشاركين في إستطلاع الرأي الذي أُجري في عام ٢٠١٣ عن شعورهم بعدم الأمان مقارنةً بالعام ٢٠١٠، لاسيما في المناطق المحاذية لسوريا في الشمال والجنوب. وقد أعرب الرجال عن مخاوفهم من التنقل ليلاً في زغرتا، وهي منطقة محاذية لطرابلس. وقد يُعزى ذلك إلى الوضع الأمني المضطرب والتعزيزات العسكرية في المنطقة، نتيجة توافد أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، والتوتر بين المجموعات الموالية للأسد وتلك المعارضة له، بالإضافة إلى التدخل العسكري في طرابلس. وقد يكون من الضروري لفهم خصوصية تصورات الرجال للأمن في زغرتا، إجراء المزيد من التحقيقات على الصعيد المحلي.

تجدر الإشارة إلى أن ٦٠ إلى ٨٠٪[٦] من المواطنين المشاركين في الإستطلاع يشعرون بالإضطراب وعدم الأمان في مختلف أنحاء البلاد، بسبب إنتشار عناصر حزبية غير منضبطة ومجموعات مسلَّحة مرتبطة بسوريا أو في المخيمات الفلسطينية. وتُظهر هذه الدراسة أن المناطق التي يشعر ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ من سكانها المشاركين في الاستطلاع بأنهم معرضون لهذه التهديدات، هي في الواقع المناطق القريبة من الحدود السورية (النبطية وراشيا وزحلة) والمناطق السياسية الساخنة (صيدا وزغرتا)[٧]. وقد أعرب الرجال والنساء على حدٍ سواء عن مخاوفهم الجدية إزاء المخاطر الناتجة عن الوضع الأمني «الصعب» وعن قلقهم الأمني المتزايد يومياً، بالرغم من أن المخاطر المحتملة قد تكون مرتبطة بفترة زمنية محدَّدة ومتأثرة بأحداث فردية، كما قد ذكرنا سابقاً.

> قد أعرب الرجال والنساء على حد سواء عن مخاوفهم الجدية إزاء المخاطر الناتجة عن الوضع الأمني «الصعب» وعن قلقهم الأمني المتزايد يومياً

وقد تعود أسباب هذه التصورات والمخاوف جزئياً لإنتشار الإشاعات التي يسمعها الكثير من المواطنين ويتداولونها، ما يتسبب بإنتشارها، حقيقيةً كانت أم متصورة.[٨] أضف إلى ذلك إستهلاك وسائل الاعلام المحلية التي تتداول يومياً هذه التهديدات الأمنية،[٩] والتي غالباً ما تكون مسيَّسة ومتكررة. وفي حين تشعر النساء في المناطق الريفية بأنهن أكثر عرضة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي مقارنةً بالنساء في المدن، نلاحظ أن النساء في المدن تستشعرن تهديداً أكبر من مقدمي الخدمات الأمنية غير الرسمية (الأحزاب السياسية)[١٠] مقارنةً بالنساء في باقي المناطق. وقد يعود ذلك لوجود مجموعة واسعة من الأحزاب في المناطق المكتظة والمتنوعة سكانياً، كحال المدن. أمَّا المناطق الريفية، لاسيما القرى الصغيرة، فهي عادةً أكثر تجانساً من حيث الإنتماء السِّياسي والديني. وتشعر النساء في المناطق الريفية بأنهن أكثر عرضة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي بسبب وجودهن في مناطق نائية أو معزولة، كما يصعب أحياناً على المؤسسات الأمنية الوصول إليها أو يصعب حتى تحديد مدى جدية وخطورة التهديدات فيها، بسبب الفجوات والنقص في البيانات والتقارير المتوفرة (أنظر أدناه).

العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي والتصورات والإستجابات الأمنية

يُعتبر كلٌ من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي والعنف الأسري شكلاً من أشكال العنف وإنعدام الأمن المرتبط إرتباطاً وثيقاً بالنوع الإجتماعي. وبالرغم من زيادة الوعي في هذا الإطار وتعزيز وتحسين الإستجابات الحكومية وغير الحكومية، لا تزال الكثير من التحديات قائمة. وتشمل هذه التحديات نقص البيانات الموثوق بها، والمواقف المتخذة لاسيما في حالات العنف الأسري، مثل إعتباره من المحرَّمات أو المسائل الشخصية والخاصة، بالإضافة إلى نقص الموارد وصعوبة وصول عدد من الضحايا إلى السُّلطات المختصة، ومنهم الرجال المعنّفون والأقليات الجنسية واللاجئون.[١١]

العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي

غالباً ما تجد أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني صعوبةً في معالجة حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي، ولاسيما العنف الأسري، الذي يُصوَّر على أنه مشكلةٌ «داخل الأسرة». وفي بلدٍ يلعب فيه الإنتماء الطائفي دوراً

٥ المرجع السابق.
٦ LCPS (٢٠١٣ب). مرجع مذكور.
٧ المرجع السابق. لمناقشة أعمق حول علاقة النوع الإجتماعي بالتهديدات المتصورة الناتجة عن تزايد أعداد اللاجئين السوريين، راجع س. حرب و ر. حرب (أيار ٢٠١٤). التماسك الإجتماعي والعلاقات بين الجماعات: اللاجئين السوريين والمواطنين اللبنانيين في البقاع وعكار، تقرير صادر عن جمعية Save the Children.
٨ مركز بيروت للأبحاث والإبتكار (BRIC) (٢٠١٤). إستطلاع رأي حول تصورات الناس للتهديدات الأمنية الناتجة عن وجود اللاجئين السوريين في لبنان. بيروت.
٩ مؤسسة سمير قصير (حزيران ٢٠١٣). الإستهلاك الإعلامي والتصورات الأمنية في لبنان. بيروت
١٠ LCPS (٢٠١٣ ب). مرجع مذكور.
١١ مقابلة، منظمات المجتمع المدني اللبنانية العاملة في قضايا المساواة بين الجنسين، ١٣ آب ٢٠١٤.

أساسياً في الحياة العامة، كانت معظم حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي والعنف الأسري تُحال في الماضي إلى المحاكم الدينية حصرياً.[١٢] وفي نيسان ٢٠١٤، أقرّ المجلس النيابي اللبناني قانوناً وطنياً ضد العنف الأسري[١٣] أتاح تحديد تدابير وقائية مهمة للعنف الأسري، مثل إمكانية التقدم للإستحصال على أمر تقييدي ضد المعتدي، وتوفير أماكن إقامة طارئة للضحايا، فضلاً عن إصلاحات لأمور متصلة في الشرطة والقضاء.[١٤]

مع ذلك، فإن هذا القانون لا يجرِّم الإغتصاب الزوجي، بسب ضغوط المؤسسات الدينية التي تعتبر الجنس واجباً زوجياً.[١٥] وكحل وسطي، يجرِّم القانون إستخدام الزوج للتهديد أو العنف للمطالبة «بالحق الزوجي في الجماع»، ولكنه لا يجرّم إنتهاك السلامة الجسدية بحد ذاتها.[١٦] ويتعمّق هذا القانون في مسألة العنف الأسري دون معالجة أشكال وقضايا أخرى متعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أنه تمَّ تعديل هذا القانون ليشمل «كافة أفراد الأسرة ولا يقتصر فقط على النساء».[١٧] أضف إلى فجوات هذا القانون تركيزه على المرأة من الناحية النظرية كما في المضمون، حيث يخلو من أي إشارة إلى ضحايا العنف من الرجال أو الأقليات الجنسية.

في ظل الضغوط التي يعيشها الرجل للإمتثال للقيم الإجتماعية «الذكورية»، ومنها القدرة على حماية نفسه، يشكِّل طلب المساعدة والمخاطرة بإظهار القضية إلى العلن من خلال التبليغ عن الإعتداء الجنسي أو العنف الأسري عقبةً كبيرة أمام الرجال من ضحايا العنف

وفي حين يُسمح لقوى الأمن الداخلي بالتحدث مع المعتدي والمعتدى عليه على حد سواء، إلا أنه قد لا يتم إعتقال المعتدي أو متابعة القضية قضائياً.[١٨] وقد يتعرض الناجون من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي، لاسيما النساء والفتيات، إلى المزيد من العنف فضلاً عن الوصمة الاجتماعية التي ترافقهن، في حال التبليغ عن الزوج.[١٩] وفي حال متابعة القضية، تواجه النساء تحديات أخرى تتمثل في قوانين الأحوال الشخصية اللبنانية التي تحكم وتنظم الزواج والطلاق والميراث، وغيرها من القضايا المرتبطة بالطوائف اللبنانية، والتي تجعل من الصَّعب جداً على المرأة الحصول على الطلاق أو حضانة الأطفال وتعرضها في الكثير من الأحيان للمزيد من العلاقات العنيفة.[٢٠] أضف إلى ذلك أنه غالباً ما تفتقر النساء في هذه الظروف إلى دخل مالي مستقل وغيرها من فرص التمكين.

الرجال، الأقليات الجنسية واللاجئون

في حين يكتسب العنف الجنسي والعنف الأسري ضد المرأة إهتماماً متزايداً باعتباره مسألةً أمنية خطيرة، لا تزال النظرة إلى الرجال الناجين من العنف مختلفةً. وفي مجتمع يغلب عليه الطابع الذكوري، تتمثَّل القيم الثقافية للرجولة بسمات وسلوكيات معينة، ومنها إعالة العائلة وإتخاذ القرارات والتميُّز بالقساوة والقوة، فضلاً عن حماية أفراد العائلة،[٢١] وهي صفات إكتسبها وبلورها المجتمع والأفراد. ويواجه الرجال الناجون من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي والعنف الأسري مجموعةً من التداعيات الإجتماعية والنفسية. ففي ظل الضغوط التي يعيشها الرجل للإمتثال للقيم الإجتماعية «الذكورية»، ومنها القدرة على حماية نفسه، يشكِّل طلب المساعدة والمخاطرة بإظهار القضية إلى العلن من خلال التبليغ عن الإعتداء الجنسي أو العنف الأسري عقبةً كبيرة أمام الرجال من ضحايا العنف.[٢٢] حتى الآن، تبقى دراسة آليات الإحالة والدعم للرجال الناجين هامشية.

١٢ شبكة الأنباء الإنسانية (أيرين) (٢٠٠٩). «لبنان: مبادرة جديدة لإبعاد قضايا العنف الاسري عن المحاكم الروحية والدينية»، ٢٣ أيلول ٢٠٠٩. متوافر على الرابط http://www.irinnews.org/report/86247/lebanon-move-to-take-domestic-violence-cases-out-of-religious-courts

١٣ كفى (٢٠١٤). "تعليقات التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الأسري". متوفر على الرابط http://www.kafa.org.lb/FOAPDF/FAO-PDF-10-635104472735253782.pdf

١٤ إ. براملي (٢٠١٤) لماذا فشل مشروع القانون اللبناني المتعلق بالعنف المنزلي في معالجة الإغتصاب الزوجي؟، مجلة الغارديان، ٩ نيسان ٢٠١٤. متوفر على الرابط http://www.theguardian.com/global-development/2014/apr/09/lebanese-bill-domestic-violence-marital-rape

١٥ المرجع المذكور أعلاه.

١٦ هيومن رايتس ووتش (٢٠١٤). لبنان: قانون العنف الأسري جيد ولكنه غير مكتمل. مجلة نيويورك. متوفر على الرابط http://www.hrw.org/news/2014/04/03/lebanon-domestic-violence-law-good-incomplete

١٧ كفى (٢٠١٤). المصدر السابق.

١٨ مقابلة هاتفية، منظمات المجتمع المدني اللبنانية العاملة في مجال قضايا المساواة بين الجنسين، آب ٢٠١٤.

١٩ بالإستناد إلى مناقشات مع منظمات المجتمع المدني اللبنانية العاملة في مجال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، قد يُعتبر الإبلاغ عن حالات العنف للشرطة كوصمة عار للأسرة أو حتى المجتمع المحلي الأوسع. كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، قد يُتهم ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بأنهم السبب وراء هذا العنف. وفي أحيان كثيرة، تشعر النساء بأنهنّ ضحية القيود الإجتماعية والثقافية التي تمنعهنّ من التوجه إلى مراكز الشرطة من دون رجل من العائلة، الأمر الذي يعقد عملية التبليغ.

٢٠ هيومن رايتس ووتش (٢٠١٤). مرجع مذكور.

٢١ س. حامية وج. أسطا (٢٠١١). آثار التنشئة الإجتماعية على التمييز على أساس النوع الإجتماعي والعنف: دراسة حالة من لبنان. بيروت: منظمة أوكسفام. ص. ١٣. متوفر على الرابط http://www.kafa.org.lb/StudiesPublicationPDF/PRpdf46.pdf

٢٢ لمزيد من المعلومات حول الصفات الذكورية في لبنان والشرق الأوسط، المرجع السابق: س. أغاسي (٢٠٠٤). "الصفات الذكورية اللبنانية"، الرائدة، المجلد ١١. ص. ١٠٤–١٠٥. متوفر على الرابط http://inhouse.lau.edu.lb/iwsaw/raida104-105/EN/p002-009.pdf؛ وب. أمر (٢٠١١). " دراسات حول الطابع الذكوري في الشرق الأوسط: خطابات "رجال في أزمة"، صناعات النوع الإجتماعي في ثورة"، مجلة دراسات المرأة في الشرق الأوسط، ٧ (٣). ص. ٣٦ – ٧١. متوفر على الرابط http://mesa.ucdavis.edu/files/documents/link-documents/Amar-Middle%20East%20Masculinity%20Studies.pdf

ويواجه كلٌ من المثليين ومزدوجي الجنس والمغايرين جندرياً والمتحولين جنسياً (LGBTI) عقبات إضافية إذا ما حاولوا التبليغ عن تعرضهم لعنف جنسي أو عنف قائم على النوع الإجتماعي أو عنف أسري أو عنف من قبل شريك حميم. وفي حين لا تُعتبر المثلية الجنسية محظورةً صراحةً، إلا أن المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات اللبناني تنصُ على أن «كل مجامعة على خلاف الطبيعة يُعاقب عليها بالحبس حتى سنة واحدة». ليست المثلية الجنسية إذن قضيةً يُعاقب عليها القانون، بل هي الأعمال الجنسية التي تعبر عنها، وقد إستُخدمت هذه المادة في بعض الأحيان ضد المثليين في لبنان.[٢٣] في ظل هذه الظروف، يعرض التبليغ عن أي عنفٍ جنسي أو عنفٍ قائم على النوع الإجتماعي أو عنفٍ أسري الأقليات الجنسية لإحتمال الملاحقة القضائية.

ويعاني اللاجئون الفلسطنيون والعراقيون والسوريون في لبنان من تأرجح وضعهم القانوني بأشكالٍ مختلفة، ما يجعل التبليغ عن أي عنف جنسي أو أسري لمقدمي الخدمات الأمنية شبه مستحيل بالنسبة إليهم، بالرغم من أنّ هذه الحالات تشكل مصدر قلق أساسي لبعض مجموعات اللاجئين.[٢٤] وتشكِّل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المصدر الرئيسي للإغاثة ولتوفير الخدمات الصِّحية للاجئين الفلسطينيين وللأعداد المتزايدة من اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا (PRS) مؤخراً.[٢٥] وبالرغم من أنه قد تمَّ إنشاء نظام لإحالة حالات العنف القائم على النوع الإجتماعي في لبنان، يخشى اللاجئون الفلسطينيون الإتصال بأي من السلطات الرسمية، ومنها المستشفيات ومراكز الشرطة، لتجنب ترحيلهم.

من ناحية أخرى، يتلقى اللاجئون السوريون والعراقيون مساعدات من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومن الوكالات المحلية والدولية، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، وبالرغم من ذلك تبقى القدرات البشرية والمادية لهذه الجهات محدودةً ولا تلبي حاجات الجميع.[٢٦] وفي حين قد يعتبر التمييز ضد مجموعات اللاجئين عائقاً أساسياً لعملية الإستجابة، تشكِّل المسائل اللوجستية السَّبب الرئيسي لغياب الإستجابة من قبل مقدمي الخدمات الأمنية.[٢٧] ويساهم في هذا التعقيد كون اللاجئين يعرِّضون أنفسهم أو الشخص المعتدي للترحيل إلى بلادهم في حال لجوئهم إلى السلطات اللبنانية، خصوصاً في حالات العنف الأسري.

الإستجابات للعنف الجنسي، والعنف القائم على النوع الإجتماعي، والعنف الأسري

بناءً على المقابلات التي أجريناها والمصادر الثانوية المتوفرة[٢٨] يواجه الناجون في لبنان الذين يبلِّغون عن تعرضهم لأحد أشكال العنف الجنسي أو الأسري أو القائم على النوع الإجتماعي، عقباتٍ عديدة تشمل الضغط الذي يمارسه الأهل والمحيط لإقناع الضحيّة بعدم التبليغ، والثمن الإجتماعي والإقتصادي الذي قد تتكبده الضحية في حال التبليغ، صعوبة الوصول إلى السلطات الأمنية المعنية في المناطق النائية.[٢٩] وتكمن العقبة الكبرى في طريقة معالجة المؤسسات الأمنية لهذه الحالات، والتي قد لا تأخذ على محمل الجد الإدعاءات التي يتقدم بها الضحايا، معتبرةً حالة العنف مسألةً «شخصية» تتخطى صلاحياتها. أضف إلى ذلك إحتمال تعرُّض الناجين للمزيد من الإذلال أو الاعتداء الشفهي أو حتى الجسدي. أمَّا في البلدان الأخرى، فنلحظ عائقاً إضافياً لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي، نساءً ورجالاً، وهو الهيمنة الذكورية على قوى الشرطة، حيث تترسخ ثقافة مؤسساتية «ذكورية» تحول دون التبليغ عن حالات العنف.

> يُشير البحث إلى أن الرجال والنساء على حد سواء قد يشعرون بأمان أكبر في حال وجود وحدة مخصَّصة للنساء في مراكز قوى الأمن الداخلي.

ويُشكِّل إقتران المحسوبيات السياسية بالمؤسسات الأمنية عائقاً إضافياً. ويفترض الكثير من النساء والرجال أنه من الضروري

٢٣ بناءً على مقابلات أجريت (في بيروت، من آب إلى أيلول)، يتضح أن الاشخاص الذين يبدون غير ممتثلين للتنشئة الإجتماعية السائدة في حياتهم الجنسية ولا يملكون نفوذاً إجتماعياً أو إقتصادياً، هم أكثر عرضة للتحرش أو الإضطهاد من قبل الأفراد المسؤولين عن إنفاذ القانون.

٢٤ للمزيد من المعلومات، راجع ر. المصري، س. هارفي ور. غارود (٢٠١٣). "رمال متحركة: تغيير أدوار النوع الاجتماعي بين اللاّجئين في لبنان". مشروع بحثي مشترك بين منظمة أوكسفام ومركز الموارد للمساواة بين الجنسين "أبعاد". متوفر على https://oxfam.qc.ca/sites/oxfam.qc.ca/files/rr-shifting-sands-lebanon-syria-refugees-gender-030913-en_0.pdf
ج. أناني (٢٠١٣). "الأزمة السورية: أبعاد العنف القائم على النوع الإجتماعي الممارس ضد اللاّجئين السوريين في لبنان"، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٤٤. متوفر على الرابط http://www.fmreview.org/en/detention/anani.pdf أنيرا (٢٠١٣). اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا إلى لبنان: تقييم للاحتياجات. متوفر على الرابط http://www.anera.org/wp-content/uploads/2013/04/PalRefugeesfromSyria2.pdf

٢٥ الاونروا (٢٠١٤). " اللاجئون الفلسطينيون النازحون من سوريا". الأراضي الفلسطينية: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. متوفر على الرابط http://www.unrwa.org/prs-lebanon

٢٦ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR، ٢٠١٤). "العمليات القطرية التي تضعها المفوضية – لبنان. جنيف: وكالة الأمم المتحدة للاجئين. متوافر على الرابط http://www.unhcr.org/pages/49e486676.html

٢٧ مقابلة هاتفية، منظمات المجتمع المدني اللبنانية العاملة في مجال قضايا المساواة بين الجنسين، آب ٢٠١٤.

٢٨ ل. وثيريدج وج. أسطا (٢٠١٢). مراجعة بحث حول العنف القائم على النوع الإجتماعي في لبنان. لبنان: صندوق الأمم المتحدة للسكان ص. ١٨، ٣١–٣٢، ٦٨، ٨٤. متوفر على الرابط http://www.unfpa.org.lb/Documents/4-Review-of-GBV-Research-in-Lebanon.aspx

٢٩ مقابلة هاتفية، منظمات المجتمع المدني اللبنانية العاملة في مجال قضايا المساواة بين الجنسين، آب ٢٠١٤.

أن يكون للفرد معارف لها نفوذٌ سياسي لكي يُعامل باحترام في مراكز الشرطة ويضمن متابعة قضيته ومعالجتها.[٣٠] وغالباً ما يكون «الدعم» الذي يتلقاه الفرد على حساب الآخرين. على سبيل المثال، إذا كان رجلٌ يعنِّف زوجته، ولكنه مدعوم سياسياً أو ينتمي إلى عائلة ذات نفوذ، سيكون من الصَّعب على قوى الأمن الداخلي التدخل.[٣١] في بعض الأحيان، يكون ضباط الشرطة مرتبطين إجتماعياً وبشكل غير رسمي بالجناة، فيتلكأون عن فتح قضية ضدهم.[٣٢] وغالباً ما تخشى النساء أن يتسبب تقدمهن ضد أزواجهن بالمزيد من التأنيب والتعنيف، فيكون مصيرهن المزيد من التأنيب والتعنيف. والجدير بالذكر أن هذه العوائق التي تواجه ضحايا العنف قد تطال حتى عناصر وأفراد المؤسسات الأمنية الذين قد يواجهون ضغوطاً كبيرة للتوقف عن متابعة قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي والعنف الأسري[٣٣].

ويُشير البحث إلى أن الرجال والنساء على حد سواء قد يشعرون بأمان أكبر في حال وجود وحدة مخصَّصة للنساء في مراكز قوى الأمن الداخلي.[٣٤] وفي حين قد تزور أقل من نصف النساء مركزاً تقليدياً للشرطة في حال وقوع جريمة ما، وقد يسمح أقل من نصف الرجال لأقربائهم من النساء بالتوجه إلى مركز تقليدي للشرطة، نلحظ أن ٦٠٪ من النساء والرجال قد يتوجهون إلى مركز شرطة في حال توفر وحدة مخصصة للنساء هناك.[٣٥] وتجدر الإشارة إلى أن عناصر قوى الأمن الداخلي الإناث يمتلكن مهارات تواصل تفوق أقرانهن الرجال، وقد يساعد تواجدهن في مراكز الشرطة على كسر حاجز الخوف الإجتماعي والثقافي الذي يرافق المرأة عند دخول بيئة يهيمن عليها الذكور. ومن شأن زيادة عدد أفراد الشرطة من النساء تشجيع المزيد من النساء، وحتى الرجال، على التبليغ عن حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي. وفي حين أشارت الفرضيات النظرية إلى أن الرجال والنساء على حد سواء يميلون إلى زيارة مراكز الشرطة في حال توفر وحدات مخصصة للنساء فيها، لم ينتج توظيف نساء في قوى الأمن حتى الآن عن زيادة في مستويات ثقة المواطنين بهذه المؤسسة؛ ويعود ذلك أساساً إلى التفاعل المباشر المحدود بين العناصر النسائية في قوى الأمن الداخلي والمواطنين.[٣٦]

وقد نجحت حملة التوعية التي أطلقتها جمعية كفى،[٣٧] بالتعاون مع المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، في عام ٢٠١٣ بزيادة الوعي بين المواطنين حول ضرورة تبليغ قوى الأمن الداخلي عن حالات العنف المنزلي. وفي إطار هذا المشروع، طوَّرت جمعية كفى برنامجاً تدريبياً حول العنف الأسري ودليلاً حول مهارات التواصل في هذه الحالات إعتمدتهما أكاديمية الشرطة في الوروار. وقد تمَّ إحالة حوادث العنف الأسري إلى المرافق القضائية، لإبعادها عن مراكز الشرطة وزيادة ثقة الناس عند التبليغ. وبالرغم من نجاح هذه الحملة الوطنية في زيادة الوعي لدى المواطنين بضرورة اللُّجوء إلى قوى الأمن الداخلي في حالات العنف الأسري، إلا أنها لم تتطرق إلى كيفية متابعة عناصر قوى الأمن لحالات العنف.[٣٨]

النظرة لمؤسسات القطاع الأمني حسب النوع الإجتماعي

أظهرت نظرة المشاركين في إستطلاع الرأي لمؤسسات القطاع الأمني، لاسيما قوى الأمن الداخلي وإلى حد ما الجيش اللبناني ومزودي الخدمات الأمنية غير الرسميين، العديد من أوجه التشابه بين الرجال والنساء على إختلاف ظروفهم الإجتماعية ومناطق إقامتهم. مع ذلك، برزت العديد من الفروقات حسب النوع الإجتماعي وغيرها من الديناميات الإجتماعية عند معالجة بعض المسائل.

اللجوء لمن؟ الطموح مقابل الواقع

لدى سؤالهم عن طريقة تصرفهم في حال وقوعهم ضحية هجوم أو جريمة ما، أو تعرضهم لإعتداء جسدي، أشار ٧٥٪ من المشاركين في الإستطلاع، نساءً ورجالاً، أنهم سيلجأون للمؤسسات الأمنية، في حين مالت النساء أكثر من الرجال إلى النظر إيجابياً إلى القوى الأمنية. وتتناقض هذه النسبة العالية نسبياً من الأشخاص الذين ينوون الإستفادة من الخدمات الأمنية الرسمية مع الممارسة الفعلية بشكلٍ حاد. وتظهر الإحصاءات أن ٤٧٪ من النساء لجأن بالفعل إلى المؤسسات الأمنية مقابل ٣٨٪ من الرجال.[٣٩]

٣٠ ع. سيد علي (٢٠١٤). بناء الشراكات المجتمعية في قطاع الشرطة: التحديات والفرص المحتملة لتطوير البرامج. ص. ٢٤– ٢٦.
٣١ المرجع السابق. ص. ٢٦–٢٧.
٣٢ مقابلة هاتفية، منظمات المجتمع المدني اللبنانية العاملة في مجال قضايا المساواة بين الجنسين، آب ٢٠١٤.
٣٣ المرجع السابق.
٣٤ LCPS (٢٠١٣ أ). المرجع السابق.
٣٥ المرجع السابق.
٣٦ نيكو (٢٠١٤). "إستطلاع رأي لقوى الأمن الداخلي للعام ٢٠١٣: ملخص تنفيذي".
٣٧ تمّ تأسيس جمعية "كفى" عام ٢٠٠٥ على يد مجموعة من المهنيين المتعددي الإختصاصات ونشطاء حقوق الإنسان، باعتبارها منظمة لبنانية غير ربحية وغير سياسية وغير طائفية. وتسعى هذه المنظمة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الدعوة لإصلاح القوانين، والتأثير في الرأي العام، وإجراء البحوث والدورات التدريبية، وتقديم الدعم الإجتماعي والقانوني والنفسي للنساء والأطفال من ضحايا العنف.
٣٨ مقابلة مع ناشط في مجال حقوق الإنسان والنوع الإجتماعي، بيروت، آب ٢٠١٤.
٣٩ LCPS (٢٠١٣ ج). إلى من يلجأ الناس وما مدى مهنية الأجهزة الأمنية؟ من منظار النوع الإجتماعي. بيروت: المركز اللبناني.

أما بالنسبة للمواطنين الذين لم يلجأوا إلى المؤسسات الأمنية، فتختلف النتائج على أساس النوع الاجتماعي. ففي حين تلجأ معظم النساء (٢٤٪) إلى عائلاتهن، لا يلجأ ثلث الرجال لأحد ولا يطلبون المساعدة من أحد.[٤٠] يمكن تفسير هذه الدينامية المجتمعية بالمعايير السائدة بين الرجل والمرأة، إذ تعتمد النساء على شبكات دعم أكبر داخل الأسرة الموسَّعة، فضلاً عن المفاهيم الإجتماعية التي تتوقع من الذكور حماية النساء في عائلاتهن وغالباً ما تنظر إلى المرأة على أنها ضحية. وقد يُفسَّر إمتناع الرجال عن طلب المساعدة على الأرجح برغبتهم بالإمتثال للمثل الإجتماعية الذكورية التي تفرض على الرجل التحلي بالقوة والقدرة على الدفاع عن النفس. وقد يتعرض الرجال الذين يطلبون المساعدة إلى السُّخرية والإستياء من قبل محيطهم. والمثير للإهتمام، أن ٤٪ من النساء أفدن أنهن قد يلجأن للأحزاب السياسية للتبليغ عن إعتداء، مقابل صفر بالمئة على أرض الواقع،[٤١] في حين أفاد ٦٪ من الرجال بأنهم قد يلجأون إلى الأحزاب السياسية لطلب المساعدة مقابل ٢٢٪ في الواقع.[٤٢] وتشير هذه الأرقام إلى إختلال التوازن بين الجنسين، من حيث اللجوء إلى مقدمي الخدمات الأمنية غير الرسمية، والذي يبدو أكثر سهولة للرجال.

وتجدر الإشارة إلى أن حوادث الإعتداء والجرائم لها أثرٌ إقتصادي ومعيشي أكبر على الرجال منه على النساء، إذ لم تلحظ ٦٣٪ من النساء أي أثر اقتصادي ومعيشي عند التعرض لإعتداء ما، مقابل ٤٣،٢٪ من الرجال.[٤٣] وغالباً ما يكون الرجل رب العائلة ومعيلها الأساسي، لذا من المتوقع أن يعتمد على نفسه إقتصادياً وعاطفياً. إن شعور الرجل بالضغط للإعتماد على نفسه وتوفير معيشة عائلته قد يسلّط الضوء على ضعفه، في حال فشل في الإرتقاء إلى مستوى المعايير التي يفرضها المجتمع على كل من الجنسين. وعلى الرغم من الوصمة الإجتماعية التي قد ترافقها، يبدو من الأسهل إجتماعياً وثقافياً أن تعتمد المرأة على أحد أقربائها الذكور أو نظام دعم أسري. وبالتالي، تؤدي مفاهيم الرجولة السائدة في المجتمع عملّياً إلى إضعاف الرجل وإحباطه وقد تدفعه إلى سلوكيات سلبية، كتعاطي المخدرات أو ممارسة العنف الأسري.

> أثار المشاركون في إستطلاع الرأي، نساءً ورجالاً، مسألة إنتشار التحيُّز والنفوذ الحزبي والفساد والمحسوبيات في مؤسسة قوى الأمن الداخلي، والتي من شأنها تقويض ثقة المواطنين في المؤسسات الأمنية

النظرة إلى قوى الأمن الداخلي حسب النوع الإجتماعي: الثقافة المؤسساتية والصورة العامة

تؤثر عوامل مختلفة في تصورات المواطنين لقوى الأمن الداخلي حسب نوعهم الإجتماعي، في حين تأتي بعض هذه التصورات مشتركةً بين المرأة الرجل. وقد أثار المشاركون في إستطلاع الرأي، نساءً ورجالاً، مسألة إنتشار التحيُّز والنفوذ الحزبي والفساد والمحسوبيات في مؤسسة قوى الأمن الداخلي، والتي من شأنها تقويض ثقة المواطنين في المؤسسات الأمنية.[٤٤]

وإستناداً إلى إستطلاع الرأي الذي أجريناه للوقوف عند التصورات الأمنية للمواطنين، أشار العديد من المشاركين إلى لجوئهم إلى «معارف» أو إلى الواسطة عند مواجهتهم مشاكل مع قوى الأمن الداخلي أو غيرها من المؤسسات الأمنية، ومثال على ذلك الإتصال بأحد الأصدقاء أو الأقرباء على علاقة بشخصية نافذة لمساعدتهم على الخروج من مأزق ما من خلال إستغلال سلطة أو موقع هذه الشخصية.[٤٥] ويبدو الرجال والنساء على حدٍ سواء يتقبلون فرضية دفع رشوة لتفادي عقوبة ما، في حال لم يكن متاحاً لهم اللجوء إلى شبكات المحسوبية والنفوذ.[٤٦] وتستند كلتا هاتين الفرضيتين إلى نظرة المواطنين إلى عناصر الأمن المتواجدين في الشارع على أنهم ينتمون إلى طبقات إجتماعية متواضعة ويتقاضون أجوراً متدنية.

وتفتقر قوى الأمن الداخلي إلى الموارد المادية والبشرية اللازمة لتغطية جميع المناطق التي تقع ضمن مسؤوليتها ولتوفير الآليات والتدريب الضروري للإستجابة لمختلف أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي. وفي بعض الأحيان، يعمد الضباط إلى إساءة إستعمال موقعهم وسلطتهم، فيتصرفون بشيءٍ من الفوقية، أو تصدر إعتداءات شفهية أو حتى جسدية ضد المواطنين.[٤٧] في الواقع، تقترن العلاقات السيئة بين المواطنين وعناصر الأمن بسوء ظروف العمل في المؤسسة

٤٠ المرجع السابق.
٤١ المرجع السابق.
٤٢ المرجع السابق.
٤٣ المرجع السابق.
٤٤ ع. سيد علي (٢٠١٣). السماسرة السياسيون، توفير الأمن وتسوية النزاعات المحالة: تقرير حول النتائج الكمية للبحث. ص. ١. "بدلاً من إعتبار مؤسسات الدولة كمؤسسات في خدمتهم، يرى المواطنون اللبنانيون أن الأحزاب السياسية تستأثر بهذه المؤسسات، من دون إذعان سياسي. كما يرى المشاركون في مجموعات النقاش أن الجهاز الأمني اللبناني لا يتدخل خلال الحوادث الأمنية لحمايتهم.
٤٥ ع. سيد علي (٢٠١٤). المصدر السابق. ص. ٢٦.
٤٦ عمر نشابة (٢٠٠٩). إصلاح القطاع الأمني في لبنان: قوى الأمن الداخلي والأمن العام، مبادرة الإصلاح العربية. متوفر على الرابط التالي http://www.arab-reform.net/sites/default/files/PDF_SECURITY_SECTOR_Lebanon.pdf
إن اللجوء إلى المعارف أو الرشوات يغذي تصورات الفساد في قوى الأمن الداخلي. وإستناداً إلى إستبيان أجرته نيكو، تعتبر قوى الأمن الداخلي من بين المؤسسات العامة الأكثر فساداً، إذ نفى ٤٪ فقط من المشاركين وجود فساد داخل المؤسسة". نيكو (٢٠١٤). المصدر السابق.
٤٧ LCPS (٢٠١٤) إصلاح القطاع الأمني: تقرير حول نتائج مجموعات التركيز. بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

> أما الأزياء العسكرية والأحذية القتالية والتسلُّح ببنادق هجومية من نوع M-16 وAK-47، فتوحي بتواجد قوة عسكرية وليس قوة مدنية من أولوياتها الحرص على الأمن «الصعب» (أي أمن الدولة أو الأمن العسكري)، وليس معالجة المهام اليومية كحفظ أمن الإنسان.

الأمنية، إذ لا يوجد مراكز أمنية مجهزة بأعداد كافية من المركبات أو العناصر البشرية لمعالجة كافة القضايا التي تدخل ضمن إختصاصها. وتؤثر ظروف العمل هذه على أداء عناصر قوى الأمن، بسبب إفتقار المراكز الأمنية إلى التجهيزات اللازمة وإكتظاظها.

ويبدو أن الأمور البسيطة كالزي العسكري والعتاد لا تؤثر فقط على ظروف عمل هذه المؤسسات، بل أيضاً على صورتها العامة: إن الزي الثقيل يزيد من صعوبة العمل في مكاتب ضيقة، لا سيما في فصل الصيف، حين تفتقر المكاتب إلى نظام تكييف.[٤٨] أما الأزياء العسكرية والأحذية القتالية والتسلُّح ببنادق هجومية من نوع M-16 وAK-47، فتوحي بتواجد قوة عسكرية وليس قوة مدنية من أولوياتها الحرص على الأمن «الصعب» (أي أمن الدولة أو الأمن العسكري)، وليس معالجة المهام اليومية كحفظ أمن الإنسان.

قوى الأمن الداخلي والفئات المستضعفة

نظراً للإعتقاد السَّائد بأن الأحزاب السياسية هي التي تسيطر بشكل فعال على «جماعاتها الخاصة»، بدلاً من المؤسسات الأمنية الرسمية، يميل اللُّبنانيون إلى الإعتقاد بأنه يتحتم عليهم الحصول على «دعم» حزب سياسي معيَّن أو أي شكل آخر من أشكال النفوذ لتوفير أمنهم. وهناك إجماع أن الأفراد الذين يختارون عدم الإستفادة من نظام المحسوبية السِّياسية، يضعون نفسهم في خطر، لأنه لا يعود بإمكانهم الإعتماد على القوى الحزبية لحماية أنفسهم، كما قد يواجهون صعوبات في التوصل إلى تسويات عادلة في حالات فيها يكونون فيها ضحية للظلم.[٤٩]

وغالباً ما تجد الجماعات المستضعفة صعوبات إضافية، وتشمل اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين والأقليات الجنسية وعمال الجنس.[٥٠] بالنسبة لهذه المجموعات، قد يتسبب تواصلهم مع جهات أمنية رسمية أو مقدمي خدمات أمنية غير رسمية إلى المزيد من إنعدام الأمن. أما بالنسبة للمجتمعات اللبنانية الأخرى، يتقاطع شعور المواطن بالضعف مع ديناميات النوع الإجتماعي ووضع الفرد الإقتصادي والإجتماعي.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن العلاقات الجنسية المثلية وعلاقات المتحولين جنسياً أو المغايرين جندرياً ومزدوجي الجنس ليست محظورة صراحةً في القانون اللبناني، غير أن المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات اللبناني تبرز كحجة بين القوى الامنية عند إعتقال أي فرد بسبب مظهره أو سلوكه العام ومن دون ثبوت أي دليل لأي فعل جنسي، ما يعكس الأحكام المسبقة ورهاب المثلية لدى بعض العناصر الأمنية.[٥١] وبحسب مقابلة أجريناه مع أحد الناشطين في هذا المجال، تنظر الأقليات الجنسية إلى قطاع الأمن «بخوف (من الإضطهاد) أو بلا مبالاة (من حيث توفير الخدمات الأمنية)». ويشير هذا إلى أن فئةً كبيرةً من المواطنين لا تثق بقدرة المؤسسات الأمنية على توفير أمنهم.[٥٢]

وبهدف التحقق من المشتبه بممارستهم علاقات مثلية، تعتمد قوى الأمن أسلوباً واحداً يكمن في إجراء فحوص شرجية من قبل طبيب شرعي بناءً على أوامر المدعي العام.[٥٣] وفي عام ٢٠١٢، أطلقت «المفكرة القانونية»، وهي جمعية لبنانية غير حكومية، حملةً تهدف إلى وضع حد للفحوصات الشرجية، مشيرةً إلى أن هذه الممارسة غير سليمة طبياً ولا تدل علمياً على حدوث جنس شرجي بالتراضي، كما أنها شكلٌ من أشكال التعذيب. وفي آب ٢٠١٢، صدر أمرٌ عن نقابة الأطباء في لبنان يحظر على الأطباء إجراء هذا الفحص.[٥٤]

وتجدر الإشارة إلى أن الاجراءات التي تعتمدها عناصر قوى الأمن الداخلي لإعتقال من تشك بإنتمائه إلى أقليات جنسية هي فعلياً تنتهك قوانين الإجراءات الجنائية اللبنانية، وتشمل معاقبة وقائية لفترات طويلة من الإحتجاز المؤقت. ونادراً ما يواجه الأفراد الذين ينتمون لعائلة ميسورة ومرموقة أو لهم علاقات مع أصحاب نفوذ أي مشاكل في هذا المجال، في حين يكون الأفراد

٤٨ ع سيد علي (٢٠١٤). مرجع مذكور.

٤٩ ع. سيد علي (٢٠١٣). المرجع السابق. ص. ١٤–١٥.

٥٠ يعتبر تقييم الإحتياجات الأمنية للمهاجرين ونقاط ضعفهم على أساس النوع الإجتماعي، ومنهم المهاجرون من جنوب الصحراء الإفريقية من جنوب وجنوب شرق آسيا، خارج نطاق هذا البحث ولكنه يفرض إجراء بحوث إضافية.

٥١ هيومن رايتس ووتش (٢٠١٣). "جزء من وظيفة": إساءة معاملة وتعذيب الفئات المستضعفة في مخافر الشرطة اللبنانية. نيويورك. متوفر على الرابط http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/lebanon0613_forUpload_1.pdf

٥٢ مقابلة، بيروت، أيلول ٢٠١٤.

٥٣ المرجع السابق. ص. ٣٤–٥.

٥٤ أ. ويثنول (٢٠١٤). "منع الفحوصات الشرجية "الأقرب إلى التعذيب" والتي لا تزال تُستخدم في لبنان لتحدي المثلية الجنسية". جريدة Independent، ١٦ تموز ٢٠١٤. متوفر على الرابط http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/banned-anal-exam-akin-to-torture-still-being-used-by-police-in-lebanon-to-determine-if-people-are-gay-9610309.html

الذين لا معارف نافذة لهم عرضةً للأذى الشفهي والجسدي ولفترات طويلة من الإحتجاز داخل مراكز الشرطة.[٥٥]

ويعود القانون اللبناني الذي نظِّم العمل في مجال الجنس إلى العام ١٩٣١، وهو ينص على معايير محدَّدة تنظم التراخيص. ومنذ العام ١٩٦٠، توقفت الدولة اللُبنانية عن إصدار أي ترخيص، ما يجعل غالبية الأعمال الجنسية غير مرخصة وغير قانونية نظرياً.[٥٦] وتعاقب المادة ٥٢٣ من قانون العقوبات «كل من تعاطى الدعارة السرية أو سهَّلها» بالحبس من شهر إلى سنة.[٥٧] وتتغاضى النوادي الليلية التي تقدم خدمات جنسية عن هذا القانون، في حين توظف عاملات جنس يُشترط أن تكنَّ مسجلات، وأن تخضعن لفحوصات طبية، وأن يكنَّ قد فقدن عذريتهنَّ، وأن تتجاوزن عمر ٢١ سنة. ويوظِّف هذا القطاع شبه المنظم حوالي ٢٥٠٠ امرأة معظمهن من أوروبا الشرقية وتحملن تأشيرات دخول خاصة بالـ«فنانات» لفترة ستة أشهر. ومن المفترض أن تتبع إقامتهن قواعد صارمة مرتبطة بتنقل وصحة عاملات الجنس، إذ لا يحق لهن سوى الإقامة في فنادق معينة يحدِّدها الأمن العام، كما لا يحق لهن مغادرة هذه الفنادق بين الساعة الخامسة فجراً والواحدة من بعد الظهر، ولا يمكنهنّ التغيُّب عن العمل إلا بعد معاينتهنّ من قبل طبيب معتمد من الأمن العام وتصريحه بأنهنّ غير قادرات على العمل.[٥٨]

وغالباً ما تكون عاملات الجنس من اللبنانيات الفقيرات، واللاجئات من مختلف الدول العربية، لاسيما سوريا والعراق والدول الآسيوية والأفريقية.[٥٩] وينطبق هذا الوضع القانوني أيضاً على عمال الجنس من الذكور والمتحولين جندرياً. وغالباً ما يكون عمال الجنس في لبنان عرضةً للأذى الجسدي والجنسي ولإنتهاكات فاضحة لحقوق العمل،[٦٠] كما هم عرضة لإنتهاكات حقوقية من قبل العناصر الأمنية. أضف إلى ذلك خطر الترحيل في حال اللجوء إلى السلطات الأمنية، نتيجة فقرهم الشديد وطبيعة غير القانونية لعملهم.

النوع الإجتماعي ضمن مؤسسات قطاع الامن

يتبع الجهاز الأمني اللبناني نظاماً معقداً يضم سلطات متعددة ويشكو من غموض دستوري في ما يتصل بالمهام والوظائف.[٦١] وتمثل القيود التي يفرضها النظام الطائفي في لبنان عقبةً إضافية في وجه القطاع الأمني، ما يؤثر بشكل أساسي على التعيينات وتوزيع المهام والصلاحيات، وكذلك التصورات العامة للمؤسسات الأمنية. وللنزاع المذهبي والسياسي الهادف للسيطرة على القطاع الأمني تأثيرٌ كبير على كيفية إدارة المؤسسات الأمنية. وتنص المادة ٩٥ من الدستور اللبناني على القضاء على النظام الطائفي في لبنان، خلال «فترة إنتقالية» يتم فيها إستبدال نظام المحاصصة الطائفية بنظام تمثيل في الوظائف العامة يقوم على الجدارة والخبرة والكفاءة في الوظائف العامة والمؤسسات القضائية والعسكرية والأمنية بإستثناء وظائف الفئة الأولى.[٦٢]

على أرض الواقع، يتمتع الضباط الرفيعو المستوى في القطاع الأمني بامتيازات لأسباب طائفية و/أو سياسية.[٦٣] وعلى الرغم من أن التعيينات الطائفية تنحصر برؤساء المؤسسات، غير أن هناك إجماعٌ بأن الترقيات وأعلى المناصب تكون دائماً من حصة الأفراد ممن لهم علاقات بشخصيات نافذة طائفياً وسياسياً بدل أن توزع حسب الجدارة.[٦٤] يشكل الترابط ما بين الأحزاب السياسة، التي لا تلجأ إليها النساء عادةً، ومؤسسات قطاع الأمن تحدياً حالياً بالنسبة للضباط من النساء والمجندات في مؤسسات قطاع الأمن. وتعالج الأقسام التالية السياسات المعتمدة لجهة النوع الإجتماعي في المؤسسات الأمنية الثلاث الأهم في لبنان، ومنها قوى الأمن الداخلي، على أن يليها دراسة حول ديناميات النوع الإجتماعي في المؤسسات الأمنية.

٥٥ في آب ٢٠١٤، وبعد مداهمة أحد الحمامات في بيروت المشتبه بإرتياد أشخاص مثليين لها، تمّ الإفراج عن المحتجزين اللبنانيين ممن تواصلوا مع شخصيات نافذة في غضون ساعات، في حين بقي العمال السوريون محتجزين لأكثر من ثلاثة أسابيع (مقابلة مع ناشط في مجال حقوق الانسان، بيروت، أيلول ٢٠١٤).

٥٦ المرجع السابق.

٥٧ المرجع السابق.

٥٨ المرجع السابق. ص. ١٣–١٤؛ وزارة الخارجية الأميركية (٢٠١٤). «تقرير الإتجار بالأشخاص ٢٠١٤ – لبنان» ٢٠ حزيران ٢٠١٤. متوفر على الرابط http://www.refworld.org/docid/53aab9da14.html

٥٩ المرجع السابق. ع. صالح (٢٠١٤). «الفتيات السوريات اللاجئات تستغل من قبل شبكات دعارة» المونيتور، ١٤ آذار ٢٠١٤. متوفر على الرابط #http://www.al-monitor.com/pulse/ar/culture/2014/03/syria-refugees-minors-sold-prostitution-exploitation.html

٦٠ كما في حالة السوريين المحتجزين في مداهمة الحمام، ذُكرت في الحاشية رقم ٥٤.

٦١ للمزيد من المعلومات حول القطاع الأمني اللبناني وإصلاحاته راجع: ز. عثمان وس. قسيس (٢٠١٤). «نظرة عامة إلى قطاع الأمن: تقرير نهائي يعطي نظرة عامة عن القطاع الأمني في لبنان»، مؤسسة انترناشونال اليرت، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤ وع. نشابة (٢٠٠٩). مرجع مذكور.

٦٢ تتألف الخدمة المدنية في لبنان من ٥ فئات، تعتبر الفئة الأولى الأعلى بينها. وتتقسم هذه الفئات إلى درجات: يحصل كل موظف تلقائياً على درجة إضافية كل سنتين، ما يرفع من راتبه. المصدر: شعبة الإدارة العامة وإدارة التطوير، قسم الشؤون الإقتصادية والإجتماعية والأمم المتحدة (٢٠٠٤). الجمهورية اللبنانية: موجز قطري عن الإدارة العامة ص. ١٢ متوفر على الرابط http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan023179.pdf

٦٣ عمر نشابة (٢٠٠٩). مرجع مذكور.

٦٤ ز. عثمان وس. قسيس (٢٠١٤) مرجع مذكور. ص. ١٧–١٨.

وفي حين يبقى توظيف المزيد من النساء في مؤسسات قطاع الأمن أمراً مهماً سينعكس إيجابياً على التمثيل الإجتماعي وفعالية هذه المؤسسات ومستوى العدالة بين الأنواع الإجتماعية وتجاوبها لحاجاتهم المختلفة، إلا أن الحاجة الإنمائية في هذه المؤسسات لا تقتصر على الأرقام.[٦٥] ولدى النظر إلى النساء العاملات في المؤسسات الأمنية الرسمية، يجب التمعن في المسائل المتصلة بنسب الإستبقاء والترقيات والعناية بالأطفال وسياسات الحماية من التحرش الجنسي ووجود «غيتوهات» حسب النوع الإجتماعي.[٦٦] ومن المهم أيضاً تقييم الأثر الذي قد تنتجه الثقافة الذكورية لهذه المؤسسات على أجواء العمل وفعاليته، كما من المهم التأكد من أن السياسات الداخلية المتصلة برعاية الأطفال والتحرش الجنسي تأخذ الرجال في عين الإعتبار على حد سواء. أما في ما يتعلق بالعناصر الأمنية الذين قد ينتمون لأقليات جنسية، فلا وجود لأرقام تحصيهم في ظل المبادئ التوجيهية التي تلزمهم بعدم الإفصاح عن توجهاتهم الجنسية، خوفاً من خسارة عملهم.

مديرية الأمن العام والجيش اللبناني ومديرية قوى الأمن الداخلي – الخلفية والجهود المبذولة لضم عناصر من النساء حتى الآن

مديرية الأمن العام

يُعتبر الأمن العام أقدم مؤسسة أمنية في لبنان، وتختلف عن المؤسسات الأخرى بتأديتها دوراً بيروقراطياً وأمنياً في الوقت عينه. وتأسس الأمن العام سنة ١٩٥٩، وتتضمن وظائفه مجموعةً واسعة من المهام ومنها: الرقابة على الإعلام، والتعامل مع الأجانب، والمسائل التقنية المتعلقة بالسفر كتأمين جوازات السفر للمواطنين وإصدار تأشيرات الدخول للأجانب. وعلى الرغم أنها المديرية الأمنية الأولى في لبنان التي قامت بتوظيف نساء في العام ١٩٧٤، فقد توقف توظيف النساء فيها بين الحرب الأهلية والعام ٢٠٠٦. وفي الفترة الممتدة بين العامين ١٩٧٤ و٢٠٠٦، قامت المديرية بترقية عدد من النساء وأصبح بعضهن برتبة «جنرال»، وهو المنصب الأعلى للنساء في الشرق الأوسط.[٦٧]

ويكمن السَّبب الأساسي وراء توظيف الأمن العام للنساء قبل أي مديرية أمنية أخرى إلى الطبيعة الإدارية لعملها. ومنذ العام ٢٠٠٦، بدأ تدريب النساء للمشاركة في معارك مسلَّحة، ولكن دون إنخراطهن في الظروف الشديدة الخطر كمشاركتهن في تنفيذ هجمات. وعلى الرغم من أن مديرية الأمن العام تضم أكبر عدد من النساء مقارنةً بباقي المؤسسات الأمنية الرسمية في لبنان، إلا أن طاقمها لا يتلقى أي تدريب متصل بمراعاة حساسيات ديناميات النوع الإجتماعي. أضف إلى ذلك إقتصار عمل العناصر الأمنية من النساء على الوظائف الإدارية، في حين لا تتولى النساء أدواراً تتطلب مراعاةً لحساسيات النوع الإجتماعي، كالأقسام التي تتعامل مع العاملات الأجنبيات أو عاملات الجنس اللواتي يدخلن لبنان بجواز سفر خاص بالـ«فنانات». وفي العام ٢٠٠٩، تمَّ توظيف نساء من الأمن العام في الشبابيك المخصصة للمهاجرين في المطار، وهي خطوة لقيت ترحيباً عاماً.[٦٨]

الجيش اللبناني

تسمح صلاحيات الجيش اللبناني له بالدفاع عن الحدود ضد أي تهديد خارجي، ويعطيه حق العمل كقوة لحفظ الأمن الداخلي في الحالات القصوى. وفي ظل الظروف الأمنية الحالية، قام الجيش اللبناني مؤخراً بالتدخل عسكرياً في عرسال وطرابلس، في مهمة هدفت إلى «الحفاظ على الأمن والاستقرار» ومحاربة الإرهاب داخل حدود لبنان. وعلى الرغم من أن هذه المهمة الداخلية للجيش قد أدَّت أحياناً إلى توتر مع المؤسسات الأمنية الأخرى، بخاصة قوى الأمن الداخلي، فإن الجيش اللبناني لا يزال يحظى بإحترام واسع لأن عناصره متعددة الطوائف ويعتبر رمزاً للوحدة الوطنية.[٦٩]

وقد بدأت عملية تطويع النساء العسكريات في العام ١٩٨٩، غير أن الجيش اللبناني لم يعلن عن وجودهن حتى العام ١٩٩١. وعلى الرغم من تلقي النساء تدريبات في القتال العسكري، إلا أنهن غير مخوَّلات بالإشتراك في تقديم خدمات مماثلة، ويقتصر عملهن على الأقسام الإدارية. وفي حين لا ينشر الجيش اللبناني أرقاماً رسمية، فإن عدد الجنود النساء في صفوفه يُقدَّر بحوالي

٦٥ حول التأثيرات الإيجابية لتزايد عدد النساء، راجع مثلاً: ك. فالاسيك (٢٠٠٨) مرجع مذكور.

٦٦ «غيتوهات حسب النوع الإجتماعي» مصطلح يدل على أقسام المؤسسات التي يسيطر عليها إما النساء أو الرجال، والتي غالباً ما يوظَّف فيها أحد الجنسين بشكل أساسي. مثلاً تنحصر الوظائف الإدارية وتلك التي تتصل بتقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي ضد النساء ومكافحة الإرهاب والشغب بالنساء، في حين غالباً ما يتم تعيين الرجال في وظائف تُعتبر «نسائية» كشكلٍ من أشكال العقاب. من جهة أخرى، تحظى الوحدات «المخصصة للرجال» بفرص أكبر للتمويل ما يتيح أيضاً فرص أكبر للتقدم المهني.

٦٧ ز. عثمان وس. قسيس (٢٠١٤) مرجع مذكور. ص. ١٢– ١٣

٦٨ المرجع السابق.

٦٩ المرجع السابق. ص. ٨–٩.

٢٠٠٠ جندية من أصل ٥٣,٩٠٠,[٧٠] وفي العام ٢٠٠٨، تمَّ ترقية ٣٢ منهن لرتبة عقيد في العام ٢٠١٠,[٧١]

قوى الأمن الداخلي

تضم مهام قوى الأمن الداخلي حفظ الأمن الإداري والقضائي، بالإضافة إلى حماية المؤسسات العامة والبعثات الدبلوماسية، وكذلك السجون عند الحاجة.

> لعلَّ عدم الحاجة إلى تحديد جنس المتقدمين إلى التطويع ليس إلا دليلاً على النظرة الذكورية إلى الأمن على إعتبارها حكراً على الرجال

وكانت قوى الأمن الداخلي آخر مؤسسة أمنية رسمية في ضم نساء إلى عناصرها الأمنية. وفي العام ٢٠٠١، إنضمت إمرأتان إلى قوى الأمن «عن طريق الخطأ»، إذ لم يحدِّد إعلان التطويع أن على المتقدمين أن يكونوا حصراً من الذكور. ولعلَّ عدم الحاجة إلى تحديد جنس المتقدمين إلى التطويع ليس إلا دليلاً على النظرة الذكورية إلى الأمن على إعتبارها حكراً على الرجال، وبخاصة قوى الأمن الداخلي. وقد فتح باب التطوع أمام النساء رسمياً في العام ٢٠١١، وتعمل حالياً ٩٠٠ امرأة كشرطية في قوة الأمن الداخلي.[٧٢]

وفي إطار السياسة الجديدة لقوى الأمن الداخلي منذ العام ٢٠١٠، يتوجب على العناصر الأمنية المشاركة في تدريب حول النوع الإجتماعي يضم أقساماً خاصة بدور النساء في بسط القانون والحفاظ على النظام. وبالتعاون مع جمعية «كفى» وصندوق الأمم المتحدة للسكان، نظمت قوى الأمن الداخلي مجموعةً من الدورات التدريبية لعناصرها لتمكينهم من التعامل مع حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي. وقد أصدرت قوى الأمن الداخلي كتيباً يُعنى بالتعاطي مع العنف الأسري.[٧٣]

ديناميات النوع الإجتماعي في مؤسسات قطاع الأمن

تلعب ديناميات النوع الإجتماعي والثقافة الجندرية السَّائدة في المؤسسات الأمنية دوراً أساسياً في تحديد وتعريف كيفية تصرف مؤسسات القطاع الأمني ككيان بشكلٍ عام، وكيفية تفاعلها مع الأوضاع الأمنية المتصلة بعملها. وتُعتبر دراسة هذه الديناميات والثقافة الجندرية السائدة داخل هذه المؤسسات وفي البيئة المحيطة بها شرطاً أساسياً لإصلاح قطاع الأمن وجعله أكثر عدلاً وتجاوباً تجاه الأنواع الإجتماعية على إختلافها، وبالتالي أكثر قدرةً على إنجاز المهام الواسعة النطاق لمؤسساته لجهة تأمين الأمن لسكان لبنان جميعاً. وبما أن دراستنا لم تشمل أبحاثاً مباشرة داخل مؤسسات قطاع الأمن في لبنان، فإن النتائج التالية مبنية على نصوص ثانوية ومقابلات مع باحثين على إطلاع واسع بهذه المؤسسات والأبحاث المقارنة حول مؤسسات قطاع الأمن بشكل عام. ويهدف هذا القسم إلى تسليط الضوء على المشاكل الشائعة المتصلة بالنوع الإجتماعي في مؤسسات قطاع الأمن، والتي يمكن التغلب عليها من خلال العمليات الإصلاحية لقطاع الأمن في المستقبل والهادفة إلى توفير الخدمات والديناميات الداخلية الحاضنة داخل المؤسسات الأمنية الرسمية.

الأنوثة والذكورة داخل مؤسسات قطاع الأمن

بالتماشي مع الثقافات المؤسساتية السائدة في مؤسسات قطاع الأمن، يتم التركيز على بعض أشكال الذكورة والأنوثة وترويجها وتعزيزها. بشكلٍ عام، تعمل النساء داخل مؤسسات قطاع الأمن في وظائف إدارية. وعلى الرغم من خضوعهن لتدريب على القتال، بخاصة في الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، لا تُكلَّف العناصر النسائية بمهام تتطلب مواجهات بدنية حية. وتُعتبر مؤسسات قطاع الأمن في لبنان أن حفظ الأمن، وبخاصة القتال والمواجهات المباشرة، مهامٌ ذكورية حصراً لتطلبها قوة بدنية. وبما أن قطاع الأمن الرسمي في لبنان يرى أن النساء غير قادرات على تلبية هذه المتطلبات بحسب أعراف النوع الإجتماعي والنظرة لقدراتهن البدنية، غالباً ما تنحصر مساهماتهن في هذه المؤسسات بالمناصب الإدارية. ويسود إعتقاد عام في مؤسسات قطاع الأمن بأن على النساء العمل في مناصب «تناسبهن»، وتشمل هذه المناصب الوظائف المكتبية، وتولي الإستقبال وغيرها من المهام الإدارية، فضلاً عن التعامل مع النساء.

> تلعب ديناميات النوع الإجتماعي والثقافة الجندرية السَّائدة في المؤسسات الأمنية دوراً أساسياً في تحديد وتعريف كيفية تصرف مؤسسات القطاع الأمني ككيان بشكلٍ عام، وكيفية تفاعلها مع الأوضاع الأمنية المتصلة بعملها.

٧٠ أ. نارغيزيان (٢٢٠٩) الجيش اللبناني: التحديات والفرص في لبنان ما بعد الإنسحاب السوري. مركز الأبحاث الإستراتيجية والدولية في واشنطن . تتوفر المسودات الأولى على الرابط http://csis.org/files/media/csis/pubs/090210_lafsecurity.pdf

٧١ المرجع السابق.

٧٢ المرجع السابق. ص. ١١.

٧٣ المرجع السابق. ص. ١١.

وتطمح المبادرات الأخيرة لرفع نسبة العناصر الأمنية النسائية إلى تعزيز ثقة الشعب اللبناني بالمؤسسات الأمنية. ومع إزدياد عدد النساء في قوى الأمن، يُتوقع أن تتحسن تلقائياً مستويات إحترام حقوق الإنسان التي تتأثر أصلاً بديناميات النوع الإجتماعي، تماشياً مع الإعتقاد السائد بأن النساء بطبعهن أكثر مسالمةً وتفهماً من الرجال. وفي دراسة حديثة أجراها مركز التعاون في المهجر في شمال إيرلندا حول مستويات الثقة في قوى الأمن الداخلي،[٧٤] تبيَّن أن اللبنانيين عامةً يتوقعون من الضباط النساء في قوى الأمن الداخلي ألا يقبلن الرشوات، وأن يعاملن الناس باحترام، وأن يطبقن القانون بعدل على كل المواطنين. ولكن لتصبح هذه المعتقدات حقيقةً، على مؤسسة قوى الأمن الداخلي أن تتيح للضباط النساء العمل في الخطوط الأمامية والتواصل مباشرةً ويومياً مع المواطنين. واللافت أن هذه التوقعات تتناقض مع نظرة الناس لطبيعة عمل العناصر الأمنية من النساء، إذ يعتقد ١٣٪ فقط من المشاركين في إستطلاع الرأي أن النساء قادرات على القيام بنفس الأعمال التي يتولاها الرجال، في حين يعتقد أكثر من نصف الرجال والنساء أن الضباط النساء أجدر بتولي المهام الإدارية.

وقد بدأت قوى الأمن الداخلي بتنويع الأدوار التي تتولاها النساء. فكانت النساء مثلاً جزءاً أساسياً من دوريات الدراجات الهوائية التي تتواجد بشكل دوري في الحمرا ووسط بيروت لتحرير مخالفات السير، على إعتبارهن الشخصيات الأهم في مشروع حفظ النظام المجتمعي مؤخراً. كما وتأسَّست أول وحدة شرطة للنساء، وتترافق معها محاولات جعل وجود النساء في معظم أقسام قوى الأمن الداخلي أمراً عادياً.[٧٥] وتتضمن الأدوار المختلفة التي يمكن أن تؤديها المرأة التفتيش في المطار أو السجون. وقد شكَّل النقص في عدد النساء في السابق عائقاً أمنياً، لأنه من غير المسموح للرجال لمس النساء، وبالتالي يتعذر عليهن القيام بعمليات تفتيش.

وغالباً ما يكون التحصيل العلمي للضباط الذكور أدنى من التحصيل العلمي للعناصر النسائية.[٧٦] وقد يدل هذا الأمر على الجهود الإضافية التي تبذلها النساء لتبوؤ نفس المناصب التي يشغلها رجال، ولكن من الملفت أيضاً التفكير بديناميات النوع الإجتماعي داخل مؤسسة قوى الأمن الداخلي. وعلى أي حال، يميل كلٌ من النساء والرجال إلى قبول السيطرة الذكورية والثقافة الجندرية السائدة داخل مؤسسات قطاع الأمن.

مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي والتحرش الجنسي

بسبب طغيان الطابع الذكوري على مؤسسات قطاع الأمن بشكل عام، قد تتعرض الضباط من الإناث لتحرش شفهي أو جسدي من قبل زملائهن الرجال. وفي حين لم نجد أي دراسة تتناول هذا الموضوع بشكل مباشر في لبنان، نلحظ ظواهر مقلقة في لبنان قد تزيد من إحتمال التحرش داخل المؤسسات الأمنيّة الرسمية. وتشمل هذه الظواهر المقلقة غياب التسهيلات اللازمة في مراكز الشرطة المحلية، بما فيها مكاتب وحمامات وغرف نوم خاصة بالنساء، مع العلم أنه يتم حالياً إستحداث هذه التسهيلات في مراكز الشرطة.[٧٧]

والجدير بالذكر أن التحرشات الجنسية في مؤسسات قطاع الأمن قد تشمل أيضاً الذكور الذي لا يمتثلون للصورة المجتمعية النمطية للرجولة.[٧٨] وفي حين لم نجد أي دراسة تتناول هذا الموضوع في مؤسسات قطاع الأمن في لبنان، يصعب تحديد حجم هذه الظاهرة. وقد تشمل أمثلة التحرش الجنسي الشائعة ضد الرجال وضع أغراض ذات إيحاءات جنسية في الأماكن الخاصة بهؤلاء الأشخاص، مثل غرفهم أو حمامهم الخاص. كما يتم أحياناً إختبار القدرة البدنية أو «رجولة» بعض العناصر الأمنية من الذكور، إما من خلال حركات جسدية أو من خلال الضغط عليهم بالقيام أو الخضوع لأفعال جنسية مهينة لإثبات هويتهم الجنسية غير المثلية.

وغالباً ما يكون من الصعب على الضحايا الرجال التبليغ عن التحرشات الجنسية الجسدية أو الشفهية التي يتعرضون لها، لأن ذلك يعزز من إتهامات المعتدين عليهم بأنه ضعفاء أو «مخنثون» أو فعلاً مثليون.[٧٩] بشكلٍ عام، يعتبر الخوف من التبليغ عن تعد من قبل زميل أو مشرف في القسم تحدياً كبيراً داخل المؤسسات الأمنية الرسمية بسبب التراتبية الموجودة وبنية السلطة، بالإضافة إلى الخوف من خسارة العمل.[٨٠] وعلى الرغم من أننا لا نملك دلائل تؤكد وجود تحرش داخل مؤسسات قطاع الأمن في لبنان، يتوجب القيام بتحقيقات معمَّقة حول هذه المسائل لأنها تشكل ثغرةً في الأبحاث الحالية.

٧٤ مركز التعاون في المهجر في شمال إيرلندا (نيسان/أبريل ٢٠١٤) «تقرير حول مستويات الثقة بقوى الأمن الداخلي ٢٠١٣» ص ٢٥–٢٦.

٧٥ ز. عثمان وس. قسيس (٢٠١٤) مرجع مذكور. ص. ١٢– ١٣ وس. سماحة (٢٠١٣) إصلاح القطاع الأمني في لبنان: النساء في قوى الأمن الداخلي. أطروحة ماجستير. بيروت: الجامعة اللبنانية الأميركية. متوفرة على موقع:
https://ecommons.lau.edu.lb:8443/xmlui/bitstream/handle/10725/1618/Christelle_Samaha_Thesis.pdf?sequence=1

٧٦ مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع خبير في القطاع الأمني، ١٨ أب/أغسطس ٢٠١٤ و وس. سماحة (٢٠١٣) مرجع مذكور.

٧٧ المرجع السابق. ص. ١١.

٧٨ س. واتسون (٢٠١٤) تجنب العنف الجنسي والمنزلي ضد الرجال والتعاطي معه: كتيب إرشادي لمؤسسات قطاع الأمن. جينيف: مركز المراقبة الديموقراطية للقوات المسلحة. ص. ٣٨.

٧٩ المرجع السابق.

٨٠ المرجع السابق.

المعاملة السيئة في مراكز الشرطة وآليات التبليغ غير الملائمة في قوى الأمن الداخلي

بحسب تقرير هيومن رايتس ووتش للعام ٢٠١٣، تنتشر الممارسات السيئة وطرق التعذيب في مراكز الشرطة في لبنان.[٨١] وتُعتبر المجموعات الأكثر ضعفاً، كالمتهمين بالإتجار بالمخدرات أو الدعارة أو المثلية الجنسية، أكثر عرضةً للتهديدات والتحقير والتعذيب. ولا يُستخدم العنف الجسدي في هذه المؤسسات للضغط على المتهمين بالإعتراف فحسب، بل أيضاً كأحد أشكال العقاب والتأديب وتصحيح السلوك. وتشمل أبرز أشكال التعذيب الضرب على مختلف أعضاء الجسم، والحرمان من الطعام والماء والأدوية. أما أشكال العنف النفسي فتشمل إجبار المعتقلين على سماع صراخ المحتجزين الآخرين عند ضربهم بهدف الضغط عليهم للإعتراف والتعاون.[٨٢]

وتتعرض النساء السجينات، وبخاصة عاملات الجنس، إلى أشكال من العنف الجنسي ومنها الإعتداءات الجنسية أو الحصول على «إمتيازات» مقابل الجنس كظروف أفضل في الزنزانات أو سجائر أو طعام. ومن بين كل ٢٥ امرأة قابلتها هيومن رايتس ووتش، قالت ٢١ إمرأة أنها تعرضت لنوع من أنواع العنف الجنسي قهراً من قبل عناصر الشرطة.[٨٣] وعلى الرغم من أن وزارة الداخلية ومديرية قوى الأمن إتخذت بعض الإجراءات للتقليل من التعديات خلال الإعتقالات، من خلال تشكيل وحدة لحقوق الإنسان وهيئة لمراقبة التعذيب، فضلاً عن إعتماد مدونة سلوك لعناصر قوى الأمن، لا يزال نتاج ديناميكيات النوع الإجتماعي السائدة طاغياً في مراكز الشرطة وسبباً رئيساً لهذه الظواهر المقلقة.[٨٤]

وتبقى آليات التبليغ والتقدم بشكاوى داخلية وخارجية في قوى الأمن معطلة.[٨٥] وتتبع قوى الأمن الداخلي حالياً نظام للشكاوى العامة يعتمد على إستمارات شكاوى رقمية على الإنترنت (e-complaint)، بالإضافة إلى خط ساخن.[٨٦] كما تقدم قوى الأمن الداخلي معلومات مفصلّة على موقعها الإلكتروني تشرح فيها كيفية تقديم شكوى.[٨٧] غير أن إستمارة الشكوى لا تتوفر سوى باللغة العربية، كما من المستحيل تقديم شكوى من قبل شخص دون الإفصاح عن هويته.[٨٨]

وفي حين يسهل التقدم بشكوى ضد أحد عناصر قوى الأمن، إما شخصياً أو عبر الهاتف في مكتب مدع عام أو عبر وسيط بما أن الشكاوى بإسم مجهول لا تُقبل، يصعب في الواقع على الأفراد متابعة الشكاوى التي قد تقدموا بها،[٨٩] إذ ما من مكتب مركزي يتم فيه التعامل معّ هذه الشكاوى، كما ليس هناك نظام شكاوى يمكن من خلاله تعقبها. وبسبب غياب هذا النظام أو شارةً تحمل إسم أو رمز العناصر الأمنية، يصبح من الصَّعب توثيق عدد المخالفات والتعرف بدقة إلى هوية المعتدين من داخل المؤسسة الأمنية.[٩٠]

ولعلَّ الأسباب الرئيسية التي تمنع الناس من التقدم بشكاوى ضد العناصر الأمنية تكمن في تعرضهم لتهديد مباشر من قبل هذه العناصر، وعدم معرفتهم بكيفية التقدم بشكوى، بالإضافة إلى خطر كشف هويتهم وردود الفعل المحتملة من قبل المعتدين.[٩١] ويعمل قسم حقوق الإنسان في وزارة الداخلية حالياً على تطوير قاعدة بيانات تضم «كافة الشكاوى والإجراءات المتخذة ونتائجها، وستصبح متوافرة كمرجع عند الحاجة»، كما ستركز على «توثيق التفاعل الرسمي وغير الرسمي المتصل بحقوق الإنسان».[٩٢] ولا تتوفر أي معلومات عن آليات التبليغ الداخلية، ما يشير إلى ضرورة إجراء بحث إضافي في هذا السياق.

٨١ هيومن رايتس ووتش (٢٠١٣). مرجع مذكور.
٨٢ المرجع السابق.
٨٣ المرجع السابق.
٨٤ المرجع السابق.
٨٥ المرجع السابق. ص٤٨–٥٠.
٨٦ ز. عثمان وس. قسيس (٢٠١٤) مرجع مذكور. ص.٨.
٨٧ قوى الأمن الداخلي (٢٠١٤) «نظام الشكاوى في قوى الأمن الداخلي». متوفر على موقع http://www.isf.gov.lb/en/article/1018/ISF-Complaint-System
٨٨ ليتمكن المرء من ملء إستمارة شكوى، يتم توجيهه إلى الموقع الإلكتروني لملئها رقمياً. وتتضمن الخانات الإلزامية الإسم والشهرة وتاريخ الميلاد والجنس والبريد الإلكتروني ورقم الهاتف والعنوان. الإستمارة متوفرة على الموقع http://ecomplaint.isf.gov.lb/signup.php
٨٩ هيومن رايتس ووتش (٢٠١٣) مرجع مذكور. ص. ٦٠.
٩٠ المرجع السابق. ص. ٤٩.
٩١ المرجع السابق.
٩٢ المرجع السابق.

خاتمة

يُعتبر النوع الاجتماعي عاملاً مهماً في تقييم تصورات المواطنين للأمن، وقدرة مؤسسات قطاع الأمن على توفير الأمن والقيام بإصلاحات، غير أنه يتحتم النظر إلى هذا الجانب مع الأخذ بالإعتبار مجموعة العوامل الأخرى المحيطة بالأمن في لبنان. وكما ورد في القسم الأول من هذه الورقة، تختلف تصورات المواطنين للأمن حسب مناطق إقامتهم والمواضيع المتناولة. وعلى الرغم من أن القسم الأكبر من تصورات المواطنين للتهديدات تتأثر بإنتمائهم الطائفي وموقعهم الجغرافي، أضاءت هذه الورقة على بعض القواسم المشتركة والإختلافات المتأثرة بعامل النوع الإجتماعي، ما قد يساعد على فهم التصورات الأمنية بشكل أشمل على أرض الواقع، وهي ترتبط بتهديدات أمنية عامة، ومسألة وجود اللاجئين السوريين، والضعف والعنف الأسري. كما تكشف بيانات إستطلاع الرأي بعض المشاكل التي تتطلب مزيداً من البحث، ومنها: شعور النساء بتهديد العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي بشكل أكبر في بعض المناطق والعكس في مناطق أخرى، تخوف النساء من التدهور الأخلاقي في بعض المناطق، وتخوف الرجال من التنقل في الليل في بعض المناطق.

وفي حين تواجه النساء معوقات وتحديات هائلة في الحصول على حقهن بالعدالة والأمن، يجد هذا التقرير أن الرجال، وبخاصة الأفراد واللاجئين من الأقليات الجنسية، يواجهون في الكثير من الأحيان تحديات وإنتهاكات أقسى. ويحصل هذا أحياناً عن غير قصد عندما تتسبب التوقعات المجتمعية من الرجال بإبراز ضعفهم، كما يحصل أحياناً بسبب غياب القبول الإجتماعي أوالسياسي لهذه الفئات، تماماً كما هي الحال بالنسبة للأقليات الجنسية واللاجئين.

وقد أضاءت هذه الورقة أيضاً على مسألة إصلاح قطاع الأمن في لبنان، من خلال دراسة التصورات المتأثرة بالنوع الإجتماعي لمؤسسات قطاع الأمن. ويرى المواطنون أن المعوقات في وجه هذا الإصلاح تكمن في سيطرة السلطة الذكورية على البنية الطائفية والسياسية القائمة، والنظرة السيئة للمؤسسات الأمنية لجهة أدائها في التعامل مع قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي والعنف الأسري، وكذلك فيما يتعلق بالسلوك العام لعناصرها وردود فعلهم. وعلى أي حال، ثبت أن التعامل مع الثقافة الذكورية للمؤسسات، وإدخال إصلاحات سياساتية تراعي النوع الإجتماعي وتتعامل مع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي داخل وخارج هذه المؤسسات، بأن جميعها مجالات إصلاحية من شأنها أن تنجح بشكل أسرع من إصلاحات أخرى. وفي حين يشكك النظر في آليات السلطة القائمة على المحاصصة الطائفية بكل النظام السياسي في لبنان ما بعد الحرب، تبرز الحاجة إلى تعزيز المواطنة بشكل أفضل وإعتماد أساليب أقل تخويفاً لبسط الأمن، وكذلك التأكد من توفر الموارد اللازمة للمؤسسات الأمنية الرسمية لأداء واجبها. ومن شأن هذه المقاربة أن تكون أكثر فعالية لجهة تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الأمنية في لبنان على المدى الطويل.

وفي حين تواجه النساء معوقات وتحديات هائلة في الحصول على حقهن بالعدالة والأمن، يجد هذا التقرير أن الرجال، وبخاصة الأفراد واللاجئين من الأقليات الجنسية، يواجهون في الكثير من الأحيان تحديات وإنتهاكات أقسى.

وكنقطة أخيرة، إنصبَّ التركيز الأساسي لهذه الدراسة على مديرية قوى الأمن الداخلي أكثر منه على الجيش اللبناني ومديرية الأمن العام. ولهذا السبب، يظهر معظم النقد موجَّهاً إلى مديرية قوى الأمن الداخلي، ما قد يعطي إنطباعاً خاطئاً أن على هذه المؤسسة الشروع في إصلاحات أكثر من غيرها. وهنا من المهم الإشارة إلى أن هذه المؤسسة، كغيرها من المؤسسات، وليدة بيئتها الإجتماعية والسِّياسية. ومن المهم أكثر الإشارة إلى أن مديرية قوى الأمن الداخلي والجيش ومديرية الأمن العام ليست المؤسسات الأمنية الوحيدة المنوطة بتوفير الأمن. لذا، نغتنم هذه الفرصة للتشديد على ضرورة إجراء أبحاث إضافية للنظر بعمق إلى الأبعاد الجندرية المتصلة بالقطاعات والجهات المعنية الأخرى، والتي تشمل النظام القضائي، والسجون، وضبط الحدود والهجرة، والمخابرات، والمقاربة البرلمانية لمؤسسات قطاع الأمن، فضلاً عن الإعلام وشركات الأمن غير الرسمية. وسيساعد هذا الإصلاح الشامل على التأكد من أن القطاع الأمني في لبنان قادر على ضمان الأمن لكل الأشخاص الموجودين على أرضه.

عن «مؤسسة انترناشونال اليرت»

تساعد «إنترناشونال اليرت» الناس على إيجاد حلول سلمية للصراعات. نحن من منظمات بناء السلام الرائدة في العالم، مع خبرة تناهز الـ٣٠ عاماً في مجال إرساء أسس السلام. نعمل مع السكان المحليين حول العالم لمساعدتهم على بناء السلام، ونقدّم للحكومات والمنظمات والشركات النصح حول كيفية دعم السلام.

شكر

تتوجّه مؤسسة انترناشونال اليرت والمركز اللبناني للدراسات بالشكر للإتحاد الأوروبي لتمويله مشروع إصلاح القطاع الأمني في لبنان منذ حزيران (يونيو) من العام ٢٠١٢. وتُعتبر هذه السلسلة من الأوراق المرجعيّة ثمرة المعلومات والخبرات التي تمّ جمعها من خلال العمل المستمر على مدى السنتين الماضيتين. كما نعبر عن إمتناننا بشكل خاص للمساهمات القيّمة التي قدّمها كل من إليونور غوردون، ويزيد الصايغ، وعمر نشابة، وعلي السيد علي، وتاميراس فاخوري، ومركز بيروت للأبحاث والإبتكار وجميع من قابلناهم.

كما تغتنم مؤسسة انترناشونال اليرت هذه الفرصة لتعبر عن إمتنانها لدعم مانحيها الإستراتيجيين، نذكر منهم: الدائرة البريطانية للإنماء الدولي UKAID، والوكالة السويدية للتعاون الدولي في مجال التنمية، ووزارة خارجية هولندا، ووزارة الخارجية والتجارة الإيرلندية.

تعبر الآراء الواردة في هذه الورقة مسؤولية مؤسسة انترناشونال اليرت فقط، ولا تعكس بالضرورة آراء الجهات المانحة أو سياساتها.

بالاشتراك مع:

LCPS المركز اللبناني للدراسات The Lebanese Center for Policy Studies

بتمويل من:

International Alert.
346 Clapham Road, London SW9 9AP, United Kingdom
Tel +44 (0)20 7627 6800, **Fax** +44 (0)20 7627 6900
Email info@international-alert.org
www.international-alert.org

Registered charity no. 327553

International Alert Lebanon.
PO Box 113-7455, Hamra, Beirut, Lebanon
Tel +961 (0)1 744 037

/InternationalAlert
@intalert

ISBN: 978-1-909578-76-0